



العلة النحوية في علم العربية (الابتداء وخبره نموذجاً)

الدكتورة بثينة إبراهيم عبد الله الزين

جامعة الملك خالد - محائل عسير - المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: bthyntabrahymalzyn@gmail.com

الملخص

يحمل هذا البحث عنوان العلة النحوية في علم العربية (الابتداء وخبره نموذجاً)، والهدف منه التعرف على أهمية العلة النحوية، وتوضيح أقسامها، وتبيين أهم الكتب التي حوت في مضامينها العلة النحوية واهتمت بها؛ وذلك بغرض الاستفادة منها ثقافياً وأكاديمياً. وقد انتهجت في هذا البحث النهج الوصفي التحليلي، قسمته إلى بحثين وهي أهمية العلة النحوية وأقسامها، ثم دراسة تطبيقية على المبتدأ والخبر. الكلمات المفتاحية: العلة النحوية، علم العربية.

The Syntactic Illusion in Arabic Science (The Beginning and Its Experience as a Model)

Dr. Buthaina Ibrahim Abdullah Al-Zein

King Khalid University - Mahayel Asir - Kingdom of Saudi Arabia

Email: bthyntabrahymalzyn@gmail.com

ABSTRACT

A grammatical study titled the aim of which is to identify the importance of the grammatical bug, clarify its divisions, and show the most important books that contained the grammatical bug and were interested in them, with the aim of benefiting from them culturally and academically. In this research, I adopted the descriptive analytical approach, and divided it into two sections: the importance of the grammatical defect and its divisions, then an applied study on the subject and the predicate.

Keywords: Grammar, Arabic science.



المقدمة

أفتتح بحثي هذا بالبسملة وهي خير ما يبتدأ به " بسم الله الرحمن الرحيم " والحمد لله عدد خلقه ورضا نفسه ومداد كلماته ، ثم الصلاة والسلام على نبي الهدى والرحمة ، خاتم المرسلين عليه أفضل الصلاة وأتم السلام. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أن العلة النحوية من أهم الجوانب التي يستحق الوقوف عليها ؛ إذ أنها مرتبطة بألفاظ اللغة العربية ودلالاتها ، كما أنه لا توجد قاعدة أو أسلوب بلا علة ، وأنها لا تدرك إلا بعد الإمعان في دقائق معاني الألفاظ والصيغ ، فعلماء اللغة والنحو يقيدون ملاحظاتهم اللغوية ، وبذلك يتوصلون للعلة المناسبة لكل تعبير أو صيغة في اللغة العربية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في التساؤلات الآتية: هل للعلة النحوية قاعدة ثابتة ؟ ماهي العلة في المعنى اللغوي والاصطلاحي ؟ ، هل العلة مرتبطة بعلم معين ؟ .

أهداف البحث:

- 1- التعرف على العلة لغة واصطلاحاً .
- 2- اكساب الباحث زخيرة لغوية ونحوية .
- 3- تعريف الباحث على بعض مواضع العلة .
- 3- أن يكون الباحث ملماً بالجانب التنقيضي وذلك بمعرفة لبعض مصادر ومراجع العلة.

منهج البحث:

اتبعت المنهج الاستقرائي التحليلي.

محتوى البحث:

يحتوي هذا البحث على مبحثين : المبحث الأول : أهمية العلة النحوية ونشأتها وأقسامها ، والمبحث الثاني: نموذج تطبيقي على المبتدأ وخبره، ثم خاتمة اشتملت على أهم النتائج والتوصيات ، وأخيراً فهرست المصادر والمراجع.

المبحث الأول

نشأة العلة النحوية وأقسامها

العلة لغة واصطلاحاً :

لغة : هي السبب ، ويقال هذا علة لهذا أي سبب¹ والتعليل مصدرها يقال : وعلة بالشيء تعليلاً أي لها به² . اصطلاحاً : العلة هي القرينة أو العلامة التي إذا وجدت في الكلام أو في مقام تحقيق الحكم بسببها والتعليل بيان سبب ابتداء العرب ظاهرة لغوية ، ويعرفه الجرجاني بقوله التعليل هو تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر والفرق بين العلة والتعليل أن العلة هي السبب المؤثر في الحكم أما التعليل فهو بمنزلة البيان لها، واطهار تأثيرها فيه ، وتعريف الجرجاني يوضح هذا الأمر فالمؤثر هو العلة والأثر هو الحكم ؛ لذا كان من شروط العلة أن تكون مؤثراً في إثبات الحكم في المقيس عليه أي الموجبة له³ . أيضاً العلة تغيير المعمول عما كان عليه ، والسبب عمل يؤدي إلى الغرض والغرض أول والطلب آخر في السبب⁴

¹ / لسان العرب / مادة (عل) / ص 480-11

² / مختار الصحاح للرازي / مادة (ع ل ل) / ص 45

³ / التعريفات / الجرجاني / ص 63

⁴ / رسالة الحدود / المؤلف: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني (المتوفى: 384هـ) المحقق: إبراهيم السامرائي الناشر: دار الفكر - عمان ص 67



وأما مرادفها السبب فلأن السبب هو : ما يتوصل به إلى غيره ، وهذا المعنى الأخير استعير من الحبل الذي يتوصل به إلى الماء ، ثم استعير لكل ما يتوصل به إلى شيء ، فوجود الحبل (السبب) يحصل التوصل إلى الماء فيحدث تغيير .

وقد عرّفها الرماني بأنها " تغيير المعلول عما كان عليه ، و هي عند الدكتور مازن مبارك " هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير . ومن يتأمل كبار النحويين وحذاقهم إلى العلة النحوية يدرك أن العلة مجموعة من الضوابط يستنبطها النحوي ، أو يفترضها بقصد تفهم ما يمكن أن نسماه اليوم نظام اللغة وتناسق عناصرها كل ذلك بغض النظر عن كون ما يهتدي إليه النحوي منها هو ما يقصده الناطقون باللغة على السجية والطبع أم لا ، والمهم أنه أمر محتمل ، لا يمكن رفضه إلا إذا عوّض بما هو أليق منه . وهذا ما التفت إليه الخليل بن أحمد الفراهيدي (رحمه الله) عندما سئل عن العلة التي يعتل بها في النحو ، فقل له : أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : " إن العرب نطقت على سجيته وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علة ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمس ، وإن تكن هناك علة له ، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء ، عجبية النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة يأتيها بالخبر الصادق ، أو بالبراهين الواضحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها ، قال : إنما فعل هذا هكذا لعل كذا⁵ .

أهمية التعليل :

تكمن أهمية التعليل في كونه نوعاً من أنواع التأكد والتثبت والاطمئنان بصحة الخبر أو الحكم ، كما ان ذكر شيء معللاً يبعث الثقة في النفس وهو أبلغ وأنفع من ذكره بغير تعليل . كما تكمن أهميته في كونه العمود الفقري الذي تدور حوله أبحاث النحو العربي ودراساته ، كما يعتبر بمثابة رأس الرمح لأصول النحو العربي وبالتالي فالتعليل أهم عمل في الاجتهاد ، وهو التنقيب عن العلة النحوية بغرض الوصول الي الحكم ، ولن يأتي ذلك لمن حصل له حسن النظر ، وطول الباع وأن يكون ذا ذهن ثاقب ، وخاطر متوقد ، يغوص في دقائق المعاني ، وأن يكون بارعاً في الاستنباط ، ومؤهلاً لهذه العملية التعليمية بكل جوانبها وزواياها المختلفة . ومن هذا المنطلق تبدو أهمية العلة النحوية في اظهار الحكمة في لغة العرب والدقة في أبنيتها وتركيبها ومفرداتها ويتضح كذلك زكاء الناطق بالعربية ومهاراته وزوقه فعليه قصد الحكمة وعلى النحوي إظهارها وتجليتها . والتعليل كمنهج في النحو العربي قد لجأ أحياناً إلى الطابع التلقائي كما لجأ إلى منطق التقييم الجدلي وإطلاق الأحكام ، وفي القرآن الكريم دعوة إلى التأمل والتدبر ، قال تعالى { قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق... } {سورة العنكبوت - آية 20} وقال : { أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت } {سورة الغاشية - آية 17} .

ولتعال ليل في علم النحو العربي لم تكن نقمة وثقلاً أرهقت كاهل النحو العربي ، بل كانت نعمة أثرت هذا النحو وجعلته خالداً بين العلوم⁶ .

نشأة العلة :

من أظهر خصائص العقل البشري حب البحث والاطلاع ، والكشف عن أسرار هذا الكون ، فما فتى الإنسان منذ الخليقة في الأرض يسعى إلى إيجاد تفسير وتعليل لكل ما يحيط به ويدور حوله . واللغة من أهم الظواهر الانسانية وأعقدها ، وقد لفتت انتباه العلماء واستحوذت على تفكيرهم على مدار العصور للبحث في طبيعتها وتكوينها وتشكلها ؛ ولهذا ما إن شرع علماء العربية بجمع اللغة وتدوينها ودراساتها لاستخلاص أحكامها وقوانينها ، حتى ارتبط ذلك بتعليل كثير من ظواهرها المختلفة ، مما جعل العلة من أركان القياس المهمة وألفت فيها كتب خاصة ، وقد تحولت العلة بمرور الزمن إلى صناعة فكرية تثير الدهشة ، وتبعث على الإعجاب ، لما تدل عليه من براعة أصحابها وقدرتهم على التعليل ، الخ .

⁵ / المرجع السابق ص 68

⁶ / البرهان في علوم القرآن / بدر الدين الزركشي / المحقق: محمد أبو الفضل / الناشر دار التراث / ص 91



ولا شك في أن البواعث وراء نشأة التعليق هي بواعث عربية إسلامية معا. (أصول التفكير النحوي د. علي أبو المكارم).

ولعل أقدم ما ذكرته المصادر من كتب العلل كتاب العلل في النحو لقطرب (ت 206 هـ) وعلل النحو للمازني (ت 230 هـ) والإيضاح في علل النحو للزجاجي (ت 340 هـ) والمجموع على العلل لمبرمان (345 هـ) وعلل النحو لابن الوراق (ت 381 هـ) (العلل النحوية محولة لتفسير النظام، أحمد مطر العطية وأوجز الدكتور مازن المبارك الحديث عن تاريخ العلة منذ نشأتها حتى القرن الثالث بقوله: "إنها وجدت على ألسنة النحاة منذ وجد النحو، وإنها كانت عند سيبويه والذين عاصروه وسبقوه مستمدة من اللغة، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها، ولم تكن ذات طبيعة فلسفية وإن كانت فكرتها في الأصل مقتبسة من التفكير الفلسفي).

إن الخليل ومن معه من العلماء اعتقدوا بسلامة ذوق العرب وروعة حكمتهم في أحكام اللغة فتنبعوا بظنهم على موطن العلة محاولين وتوضيحها... وكان أسلوبهم أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الجدل والتأويل، ثم تلت هؤلاء طبقة أفردت للعلة كتباً خاصة بها فألف تلميذ سيبويه المعروف بقطرب والمتوفى سنة 206 كتاب (العلل في النحو). وألف بكر بن محمد المازني المتوفى سنة 248 (كتاب علل النحو).

أقسام العلة :

إن علل النحو ليست موجبة ، وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس ، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية .

فأما التعليمية :

فهي التي يُتوصل بها إلى تعلم كلام العرب ، لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً ، وإنما سمعنا بعضاً ففسنا عليه نظيره ، مثال ذلك أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم ، وركب فهو راكب عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب ، وأكل فهو آكل وما أشبه ذلك ، وهذا كثير جداً وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم . فمن هذا النوع من العلل قولنا إن زيدا قائم ، إن قيل : بم نصبتم زيدا؟ قلنا : ب "إن" : لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأننا كذلك علمناه ونعلمه . وكذلك قام زيد . إن قيل : لم رفعتم زيدا؟ قلنا : لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه ، فهذا وما أشبهه من نوع التعليم ، وبه ضبط كلام العرب .

وأما العلة القياسية :

فإن يقال لمن قال نصبت زيدا ب "إن" ، في قوله إن زيدا قائم : ولم يجب أن تنصب (إن) الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول : لأنها وأخوتها ضارعت الفعل المتعدي الي مفعول ، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته ، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً ، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً ، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله علي فاعله ، نحو ضرب أخاك محمد وما أشبهه ذلك⁷ .

وأما العلة الجدلية النظرية :

فكل ما يعتل به في باب (إن) بعد هذا . مثل أن يقال : فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبهتموها ؟ أبا لماضية ؟ أم المستقبلية ، أم الحادثة في الحال ، أم المترامية ، أم المقضية بلا مهلة؟ (وحيث) شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدل إلي ما قدم مفعوله علي فاعله ، نحو ضرب زيدا عمرو ، وهلا شبهتموها بما قدم فاعله علي مفعوله لأنه هو الأصل وذلك فرع ثان ؟ فأى علة دعتم الي إلحاقها بالفروع دون الأصول ، وأي قياس أطرد لكم في ذلك ؟ وحيث شبهتموها بما قدم مفعوله علي فاعله ، هلا أجزتم تقديم فاعليها علي مفعوليها كما أجزتم ذلك في المشبه به في قولكم ضرب أخاك محمد وضرب محمد أخاك؟ وهلا حين أمتنت علي

⁷ /الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاج المتوفى(337) تحقيق مازن مبارك / دار النفائس /ط3//النحو العربي العلة النحوية 1979 ص69-71



من ذلك لعللة لزمتموه ولم ترجعوا عنه فتجيزوه في بعض المواضع في قولكم إن خلفك زيدا وإن امامك بكراً وما أشبه ذلك ؟ وهلا حين مثلتم عملها بعمل الفعل المتعدي الي مفعول واحد نحو ضرب زيدا عمرو ، امتنعتم من إجازة وقوع الجمل في موضع فاعلها في قولكم إن زيدا أبوه قائم ، وإن زيدا ماله كثير ، والفاعل لا يكون جملة ؟ ولم أجزتم وقوع الفعل موقع فاعلها في قولكم إن زيدا يركب ، وإن عبدالله ركب .

أرأيتم فعلا وقع موقع الفاعل بدلا منه نائباً عنه ؟ ما أري كلامكم إلا ينقض بعضه بعضا وكل ء اعتل به المسؤول جواباً عن هذه المسائل ، فهو داخل في الجدل والنظر . وفي باب (إن) سؤلات كثيرة غير هذا سنذكرها مع الجواب عن هذه المسائل في باب ذكر علل (إن) إن شاء الله .

وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله ، سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو ، فقل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت علي سجيئتها وطباعها . وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علل ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتلت أنا بما عندي إنه علة لما عللته منه . فأن أكن أصبت العلة فهو الذي التمس ، وأن تكن هنالك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء ؛ عجيبة النظم والأقسام ؛ وقد صحت عنده حكمة بانيها ، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار علي شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعللة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا . سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجانز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعللة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجانز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن تكون علة لذلك فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعاول فليأت وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل رحمه الله عليه⁸.

وللنحاة زيادة على هذا التقسيم للعللة ، تقسيمات أخرى ، فمنهم من يجعلها على قسمين كابن السراج ، ومنهم من يجعلها على ستة أقسام كالرمانى ، وبلغت عند بعض النحويين أربع وعشرين قسماً⁹.

المبحث الثاني المبتدأ والخبر

المبتدأ: ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثان مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره مبتدأ به دون الفعل القصد فيه أن تجعله أولاً لثان يكون ثانيه خبره ولا يستغنى واحد منها عن صاحبه ، وهما مرفوعان أبداً فالمبتدأ رفع بالابتداء ، والخبر رفع بهما ، نحو قولك: الله ربنا، ومحمد نبينا، والمبتدأ لا يكون كلاماً تاماً إلا بخبره¹⁰

إنما بدئ بالأسماء لوجهين أحدهما أنها أصول الأفعال والثاني أن إعرابها أصل لإعراب الأفعال وإنما بدئ بالمرفوع لأن الجملة المفيدة تتم بالمرفوع ولا منصوب معه ولا مجرور ولا تجد منصوباً ولا مجروراً إلا ومعه مرفوع لفظاً أو تقديرًا . وإنما بدأ من بدأ بالمبتدأ قبل الفاعل لوجهين أحدهما أنه اسم تصدر الجملة به والفاعل يتأخر عن الصدر والثاني أن المبتدأ لا يبطل

كونه مبتدأ بتأخيرها والفاعل إذا تقدم على الفعل صار مبتدأ لا غير والمبتدأ هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية لفظاً وتقديرًا المسند إليه خبر أو ما يسد مسده وفيه احتراز من قولك أن زيد خرج خرجت فإن (زيداً) مجرد من العوامل لفظاً لا تقديرًا إذ التقدير إن خرج زيد فهو فاعل

وإنما وجب أن يكون اسماء لأنه مخبر ولا يصح الإخبار عن غير الاسم وأما قولهم (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) فتقديره أن تسمع فلم يخبر عن الفعل إذن وإنما شرط فيه التجرد من العامل اللفظي لأن العامل اللفظي إذا تقدم عليه عمل فيه ينسب إليه إكان فاعلاً أو ما أشبهه . وأما قولهم: بحسبك قول السوء . فالباء زائدة وقد علمت في

⁸ / الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاج/ص71.

9/ رسالة الحدود/ المؤلف: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرمانى/8
10 / الأصول في النحو/ المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ)
المحقق: عبد الحسين الفتلى/ الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت/ ج1 ص58



لفظ الاسم والموضع مرفوع وشرط فيه الإسناد لتحصل الفائدة وقد قال : النحويون المبتدأ معتمد البيان والخبر معتمد الفائدة ومن هنا شرط في المبتدأ أن يكون معرفة أو قريباً منها ليفيد الإخبار عنه إذ الخبر عما لا يعرف غير مفيد وقد جاءت تكرات أفاد الإخبار عنها .
واختلفوا في العامل في المبتدأ على خمسة أقوال أحدهما أنه الابتداء وهو كون الاسم أولاً مقتضياً ثانياً وهذا هو القول المحقق وإليه ذهب جمهور البصريين.

والقول الثاني: أن العامل فيه تجرده عن العوامل اللفظية وإسناد الخبر إليه روي عن المبرد وغيره والثالث أن العامل فيه ما في النفس من معنى الإخبار روي عن الزجاج والرابع أن العامل فيه الخبر والخامس أن العامل فيه العائد من الخبر والقولان الأخيران مذهب الكوفيين والدليل على أن العامل فيه أوليته واقتضاؤه ثانياً: من وجهين أحدهما: أن هذه الصفة مختصة بالاسم والمختص من الألفاظ عامل فذلك من المعاني والثاني: أن المبتدأ معمول ولا بد له من عامل ولا يجوز أن يعمل في نفسه لامتناع كون المعمول عاملاً في نفسه كما يتمتع أن يكون الشيء علة لنفسه ولا يجوز أن يكون تعرية من العوامل اللفظية عاملاً لأن ذلك عدم العامل وعدم العامل لا يكون عاملاً فإن قيل العدم يكون أمانة لا علة قيل الأمانة يستدل بها على أن تَمَّ عاملاً غيرها وقد اتفقوا على أنه لا عامل يستدل عليه بالعدم¹¹.

فإن قيل التعري من العوامل ليس هو العامل بل صلاحية الاسم للعوامل اللفظية هو العامل قيل هذا يرجع إلى المذهب الأول ولا يجوز أن يكون إسناد الخبر عاملاً لأن الإسناد يكون بعد المبتدأ ومن شرط العامل أن يتقدم على المعمول لفظاً أو تقدير أو لا يجوز أن يكون عامل ما في النفس من معنى الخبر لوجهين أحدهما أن تصور معنى الابتداء سابق على تصور معنى الخبر والسابق أولى أن يكون عاملاً والثاني أن رتبة الخبر بعد المبتدأ ورتبة العامل قبل المعمول فيتنافيان والثالث أن الخبر قد يكون فعلاً فلو عمل في المبتدأ لكان فاعلاً والرابع أن الخبر يكون من الموصول والصلة فلو عمل لعلمت الصلة فيما قبلها والخامس أن الخبر كالصفة وكما لا تعمل الصفة في الموصوف كذلك الخبر.

والسادس أن (إن) و (كأن) إذا دخلا على المبتدأ أزالا الرفع والخبر لفظي والعامل اللفظي لا يبطل العامل اللفظي ولا يجوز أن يكون الضمير العائد عاملاً لوجهين أحدهما أن المضمرة فرع المظهر فإذا لم يعمل الأصل فالفرع أولى. والثاني أن الضمير قد يكون في الصلة فلو عمل لعمل فيما قبل الموصول وإذا بطلت هذه الأقوال تعين القول الأول. وأما عامل الخبر ففيه خمسة أقوال أحدهما الابتداء وهو قول ابن السراج لأنه عمل في المبتدأ فعمل في الخبر ك (كأن) و (ظننت) و (إن) والقول الثاني أن المبتدأ هو العامل في الخبر وهو قول أبي علي وهذا ضعيف لوجهين أحدهما أن المبتدأ كالخبر في الجمود والجامد لا يعمل والثاني أن المبتدأ لو عمل في الخبر لم يبطل بدخول العامل اللفظي لأنه لفظي .

أيضاً ومن مذهبه أن العامل اللفظي لا يعمل في المبتدأ والخبر والقول الثالث أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر وقد بينا أن المبتدأ لا يصلح للعمل فلا يصلح له مع غيره وأما العامل في الشرط والجزاء فسببناه في موضعه والقول الرابع أن العامل في الخبر التعري من العوامل وقد أفسدناه والقول الخامس أن العامل هو المبتدأ وهو قول الفراء وسموهم المترافعين وشبهوهم بأسماء الشرط وإنما تعمل في الفعل ويعمل الفعل فيها وهذا قول ضعيف لما بينا أن المبتدأ لا يصلح للعمل وتشبيهه بأسماء الشرط لا يصح لخمس أوجه أحدها أنهم بنوه على أن الخبر عامل في المبتدأ وقد أفسدناه .

والثاني أن اسم الشرط لا يعمل بل العامل حرف الشرط مضمراً ولا يجوز إظهاره كما لا يجوز إظهار (أن) مع (حتى) والثالث أن عمل اسم الشرط بالنيابة عن الحرف وعمله في الفعل ضعيف هو الجزم بخلاف المبتدأ والخبر والرابع أن عمل اسم الشرط في الفعل من حيث ناب عن الحرف وعمل الفعل فيه من حيث هو اسم والأسماء معمولة الأفعال فجهة العمل مختلفة بخلاف المبتدأ والخبر والخامس أن عمل أحدهما في الآخر مخالف لعمل الآخر فيه والعمل في مسألتنا واحد فهو كالأخذ ما يعطي وذلك كالعبث هذا تعليل جماعة من النحويين وفيه نظر والصحيح أن يقال العمل تأثير والمؤثر أقوى من المؤثر فيه فيفضي مذهبهم إلى أن يكون الشيء قوياً ضعيفاً من وجه واحد إذ كان مؤثراً فيما أثر فيه¹².

¹¹ / اللباب في علل البناء والإعراب/ المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ) المحقق: د. عبد الإله النبهان الناشر: دار الفكر – دمشق ط1، 1416هـ 1995م /ص 124_126
¹² / اللباب في علل البناء والإعراب/ المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين ص 127 _ 129



وإنما عمل الابتداء الرفع لوجهين أحدهما أنه قوي بأوليته والرفع أقوي الحركات فكان ملائما له والثاني أن المبتدأ يشبه الفاعل في أنه لا يكون إلا اسما مخبرا عنه سابقا في الوجود على الخبر وإنما كان المبتدأ معرفة في الأمر العام لأن الفائدة لا تحصل بالإخبار عما لا يعرف.

فأما إذا وصفت النكرة بالإخبار عنها مفيد لتخصصها وأما قولهم {سلام عليكم} فالاسم واقع موقع الفعل أي (سلم الله عليكم وأما إذا تقدم الخبر وكان ظرفا فلتخصص المبتدأ بالظرف المخصوص وأما قولهم ما أحد في الدار فجاز لما في أحد من معنى الاستغراق وأما قولهم شر أهر ذا ناب ومأرب دعاك إلينا لا حفاوة ففي معنى النفي أي ما أهر ذا ناب إلا شر وأما قولهم أقائم زيد فجاز لا اعتماد النكرة على الاستفهام ونبايتها عن الفعل وأما (ما) في التعجب فلما فيها من الإبهام والعموم الاسم الواقع بعد (لولا) التي يتمتع بها الشيء لوجود غيره مبتدأ.

قال الكوفيون هو فاعل فعل محذوف ومنه من يرفعه بنفس (لولا) وقالوا (لا) فيه بمعنى (لم) والدليل على أنه مبتدأ من وجهين أحدهما أن (لولا) هذه تقتضي اسمين الثاني منهما خبر بدليل جواز ظهوره في اللفظ وإن لم يستعمل ولو كانت (لولا) عاملة أو العامل مقدرها بعدها لم يصح ذلك والثاني أن (لولا) لا تختص بالأسماء بل تدخل عليها وعلى الأفعال.

فإن قال قائل: لم استحق المبتدأ الرفع، وبأي شيء يرتفع؟ فالجواب في ذلك: أن الرفع له التعرية من العوامل، وليست بلفظ. فالجواب في ذلك: أن العوامل اللفظية إنما جعلت علامات للعمل، إلا أنها تعمل شيئا، فإذا كان معنى العامل اللفظي إنما هو علامة، فالعلامة قد تكون حدوث الشيء وعدمه، ألا ترى أن ثوبين أبيضين متساويين لو أردنا أن نفصل بينهما، فسودنا أحدهما، لكان المسود منفصلا من الآخر، والآخر منفصلا منه، وإن لم تكن فيه علامة.¹³

فكذلك عدم العامل علامة أيضا، فإذا قد ثبت أن التعرية من العوامل عامل، فالذي يجب أن يبين: لم خص بعمل الرفع دون غيره؟ وإنما خص بالرفع لأن المبتدأ أول الكلام، فوجب لما استحق الإعراب أن يعطى أول حركة الحروف مخرجا، وهو الضم.¹⁴

ووجه آخر: وهو أن المبتدأ يحدث عنه، كما أن الفاعل يحدث عنه، فلما استحق الفاعل الرفع حمل المبتدأ عليه. وأما أبو إسحاق الزجاج فكان يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار، قال: لأن الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث عنه، صار هذا المعنى هو الرفع للمبتدأ، والصحيح ما بدأنا به، لأنه لو كان الأمر كما رتبته أبو إسحاق لما جاز أن ينتصب الاسم بدخول عامل عليه، لأن دخول العامل لا يغير معنى الحديث عن الاسم، فلو كان ذلك المعنى عاملا، لما جاز أن يدخل عامل وهو باق، وأما العلة الأولى فلا يلزم عليها هذا السؤال، لأن العامل في المبتدأ تعريته من العوامل اللفظية، فمتى دخل عامل لفظي على المبتدأ زال العامل الذي هو التعرية، فلم يدخل عامل على عامل. فإن قال قائل: من أين وجب الرفع لخبر المبتدأ؟ فالجواب في ذلك: أن المبتدأ لما كان لا بد له من خبر، كما أن الفعل لا بد له من فاعل، صار الخبر مع المبتدأ كالفعل مع الفعل، فكما وجب رفع الفاعل وجب رفع الخبر.¹⁵

ووجه آخر: أن المبتدأ لما كان العامل فيه التعرية من العوامل، وليست بلفظ، وكان الخبر هو المبتدأ، وجب أن يحمل عليه في الإعراب، كما يحمل النعت على المنعوت.

فإن قال قائل: قد رأينا المبتدأ ينصب، والخبر مرفوع، كقولك: إن زيدا أخوك، فلو كانت علة رفعه أنه هو المبتدأ في المعنى – وقد جرى النعت – لوجب أن ينتصب كما ينصب المبتدأ؟ فالجواب في ذلك: أنا قد احترزنا من هذا السؤال، وذلك أنا جعلنا العلة في جواز حمل الخبر على المبتدأ، أن العامل في المبتدأ، غير لفظي، وإذا كان العامل لفظيا في هذا – أعني: إن زيدا أخوك – لم يلزم هذا السؤال، وإنما انفصل العامل اللفظي في هذا الحكم لأن العامل مشبه بالفعل، والفعل يقتضي فاعلا ومفعولا، أن يتبع في مثل هذا مثل هذا الخبر المبتدأ إذا كان منصوبا، لأنه لا يجوز أن يخلو الفعل من فاعل أو ما يقوم مقامه، ولا يجوز أن يتبعه بعامل لفظي، نحو: كان زيدا

¹³ / المرجع السابق ص 128-129

¹⁴ / الباب في علل البناء والإعراب/ المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين ص 129

¹⁵ / علل النحو / المؤلف: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: 381هـ) / المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش/ الناشر: مكتبة الرشد - الرياض / السعودية / ط1، 1420 هـ - 1999م / ص 263



أخاك، لأنه لا يكون للفعل فاعلان، فلهذا لم يلزم السؤال عن العلة الأولى، وجاز أن يجعل الخبر كالمبتدأ في الإعراب، ويشبه بالنعت من حيث كان العامل غير لفظي.

فإن قيل: قد علمنا بما ذكرت العامل في المبتدأ، فما العامل في الخبر؟ ففي ذلك جوابان: أحدهما: أن الابتداء وحده عامل في الخبر، كما كان في المبتدأ، وإنما وجب أن يعمل في الخبر قياساً على العوامل اللفظية، نحو: (إن كان وظننت) فكل هذه عاملة في المبتدأ والخبر، لأن نظير الابتداء (ظننت) لأن (ظننت) قد علمت في المبتدأ والخبر عملاً واحداً، وهو الرفع.

والوجه الثاني: أن يكون لعامل في الخبر المبتدأ والابتداء جميعاً، وإنما وجب ذلك لأن المبتدأ لا ينفك من الابتداء، فلا يصح للخبر معنى إلا بمقدمتها جميعاً، فوجب أن يكونا جميعاً العاملين. وكلا القولين جيد. واعلم أن المبتدأ إذا كان خبره ظرفاً، أو اسماً متعلقاً بحرف جر، فتقديمه وتأخيرهما سواء كقولك: زيد عندك، وعندك زيد، فزيد مرتفع بالابتداء في الوجهين جميعاً، وكذلك: المال لزيد، ولزيد المال.

فإن قال قائل: أليس إذا قلنا: زيد عندك، فعندك: منصوب بإضمار فعل تقديره: زيد استقر عندك، فإذا قدمت (عندك) على (زيد) فكيف يصلح أن ترفع (زيداً) بالابتداء وقد تقدمه (استقر) وهو الفعل؟ فالجواب في ذلك: أن (استقر) لو كان تقديره على ما سألت عنه لم يجز أن ترفع (زيداً) بالابتداء وإنما (استقر) مؤخر بعد ذكر الابتداء وخبره. فإن قيل: فمن أين لك التقدير يجب على ما ذكرت دون أن يكون على ما سألنا عنه؟ قيل له: الدليل على ذلك أننا نقول: إن عندك زيداً، فتتصب (زيداً) ب (إن)، ولو كان (استقر) مقدراً بين (عندك، وزيداً) لم يجز أن تتخطاه (إن) فتعمل في (زيد)، فقد بان بما ذكرنا أن الظرف تقدم أو تأخر فلا يمنع الاسم من الابتداء.

وأما أبو الحسن الأخفش: فكان يجيز أن يرفع (زيداً) بتقدير (استقر) إذا تقدمت الظروف، ويجيز ما ذكرناه عن سيبويه، فإذا لزم الأخفش ما ذكرناه من قولك: إن عندك زيداً، لم يلزمه على هذا المذهب الذي يرفع (زيداً) ب (استقر)، وتبطل المسألة، وهذا القول ضعيف، لأنه ليس أحد من العرب حكى عنه الامتناع من قولك: إن عندك زيداً، وما أشبه هذا من المسائل، فلو كان ما ذهب إليه الأخفش من أحد الوجهين صحيحاً لوجب أن يحكى ذلك عن العرب، ولو أسقطنا عنه الإلزام من جهة العرب لكان القياس يؤكد قول سيبويه، ويضعف قول الأخفش فيما يقدر به، وذلك أنه لا خلاف في جواز تقديم خبر المبتدأ، على المبتدأ نحو قولك: عمراً زيد ضارب، فإذا ثبت جواز هذا، فیرجع إلى قولنا: زيد عندك، زيد: مبتدأ بلا خلاف، وعندك: نائب عن الخبر، وهو (استقر)، والظرف مفعول فيه، فإذا قدمنا الظرف فيجب أن يبقى المبتدأ على ما كان عليه، لا تقديم مفعول الخبر لا يوجب تقديم الخبر، ألا ترى أنك تقول: زيد ضارب عمراً، فإذا قدمت (عمراً) على (زيد) لم تخرج (زيداً) من أن يكون مبتدأ، ولم يجب تقديم (ضارب) مع تقديم (عمراً)، وكذلك إذا قدمنا الذي يعمل فيه الخبر، لم تقدم الخبر، فاعلمه¹⁶.

واعلم أن المبتدأ إذا كان جثة لم يجز أن يكون خبره ظرفاً لزمان، كقولك: زيد يوم الجمعة، وإنما امتنع من ذلك لأن الغرض في الخبر إفادة المخاطب، فلا يجوز أن يجهله، وقد علمنا أن زيداً غيره من الأشخاص لا يخلو من الزمان، حياً كان أو ميتاً، فلما كان هذا الخبر يعلمه المخاطب، لم يستفد به فوجب أن يسقط التكلم به، إذ لا فائدة فيه، وأما إذا كان المبتدأ غير جثة فظرف الزمان يكون خيراً، كقولك: القتال يوم الجمعة، وإنما صح ظرف الزمان أن يكون خيراً لما ليس بجثة – أعني المصادر – للفائدة الواقعية في الخبر، إذ كان القتال قد يخلو من يوم الجمعة، فصار المخاطب مستقبلاً للخبر، فلهذا صح الكلام.

فإن قال قائل: أليس قد قالوا: الهلال الليلة، والهلال جثة، فما وجه ذلك؟ قيل له: إنما استعمل هذا الكلام عند توقع رؤية الهلال، فإن كان جائزاً أن يحدث، وجائزاً أن يظهر حسن الكلام معنى الحدث، فصار التقدير: الليلة حدوث الهلال، ثم حذفت (الحدث) وأقيمت (الهلال) مقامه، فلم يخرج ظرف الزمان في هذه المسألة من أن يكون خبراً لمصدر دون جثة، وعلى هذا الوجه يجوز أن تقول: اليوم زيد، إذا كنت متوقفاً لقدومه، فيصير التقدير: اليوم قدوم زيد، والدليل على

أن المراد عند العرب ما ذكرناه، أنهم لا يقولون: القمر، ولا الشمس اليوم، لأنهما كائنان لا محالة.¹⁷
حذف المبتدأ: لماذا يحذف المبتدأ والخبر وما علة ذلك؟

¹⁶ علل النحو / المؤلف: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق / ص 264 _ 266
¹⁷ / المرجع السابق / ص 267 _ 268



المبتدأ قد يحذف تارة ويحذف الخبر آخري وذلك إذا كان في الكلام دلالة على المحذوف ، وجوب حذف المبتدأ وذلك في أربعة مواضع:

أولاً: إن دل عليه جواب القسم، نحو "في ذمّتي لأفعلن كذا"، أي في ذمّتي عهد أو ميثاق.
ثانياً: إن كان خبره مصدرأ نائباً عن فعله نحو "صبر جميل" و "سمع وطاعة"، أي صبر جميل، و أمر يسمع وطاعة.

ثالثاً: إن كان الخبر مخصوصاً بالمدح أو الذم بعد "نعم وبئس". مؤخراً عنهما، نحو نعم الرجل أبو طالب، وبئس الرجل أب ولهب، فأبو، في المثالين، خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هو".

رابعاً: إن كان في الأصل نعت أقطع عن التعتية في معرض مدح و ذم وترحم، نحو "خذ بيد زهير الكريم" و "دع جالساً فلان اللئيم" و "أحسن إلى فلان المسكين".

فالمبتدأ محذوف في هذه الأمثلة وجوباً. والتقدير هو الكريم ، وهو اللئيم ، وهو المسكين ويجوز أن تقطعه عن الوصفية النصب على أنهم فعول به لفعل محذوف تقديره في الأول لأمدح، و في الثاني أذم، و في الثالث أرحم¹⁸

لا يجوز حذف المبتدأ إلا إذا كان على حذفه دليل فلا تقول في : زيد قائم ، قائم، وتحذف زيدا لأنه لا دليل عليه.

حذف المضاف :

فهناك أمران يدلان على مضاف محذوف تقديره وذلك في قولهم:

فالشاهد الأول: (الليلة الهلال) فعلى معنى فإنّ تقديره الليلة حدوث الهلال أو طلوعاً لهلال فحذف المضاف وأقيم المضاف إليهم قامه. والثاني الشاهد القرآني في قوله تعالى : {واسأل القرية التي كنّا فيها} {سورة يوسف – آية 82} أي أهل القرية. (وتقام حروف الجرّ مقام الظروف وذلك قولك زيد من الكرام وفقيز البر بدرهمين و التقدير زيد كائن من الكرام وفقيز البر كائن بدرهمين ثم عمل فيهما كما عمل في الظروف و الظرف وما أقيم مقامه جارياً مجرى المفرد)¹⁹.

وللرضي طريقة في التعليل اتبعها في كثير من المواضع. وهي أنه قد يعلل بالإحالة إلى موضع آخر، وربما حدد هذا الموضع وعين اسمه في المبتدأ و اعلم أنّ الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد أما وجوباً، نحو: أما زيد فقاتم. ولا تحذف إلا لضرورة، كقوله : فأما القتال لا قتال لديكم.

أو لإضمار القول، كقوله تعالى: "فأما الذين اسودّت وجوههم أكفرتم". أي: فيقال لهم: أكفرتم؟ وتجيء علة الإتيان بالفاء في خبر مثل المبتدأ في حروف الشرط.

ومثل ذلك قوله في باب (المبتدأ والخبر): "فعلى ما فسر المصنف ينبغي أن يكون معنى سلام عليك، قلبي للفظ سلام عليك. وليس كذا، بل سلام في قولك: سلام عليك بمعنى المصدر سلمك

الله، أي: جعلك سالماً، فالأصل: سلمك الله سالماً، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال.

وكذلك قوله بعد ذلك الكلام: "اعلم ان خبر المبتدأ قد يكون جملة اسمية أو فعلية كما مثل به المصنف، وإنما جاز أن يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له.

ومنهم الفراء (ت 207 هـ)، نحو قوله في باب (المبتدأ والخبر): "وقال الفراء: لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل".

فالعلة التي أوردتها هنا على لسان الفراء النحوي الكوفي المذهب هي علة الاختصاص، وبها علل رفع الاسم الذي يقع بعد لولا.

ومثل ذلك قوله في باب (المبتدأ والخبر): "فعلى ما فسر المصنف ينبغي أن يكون معنى سلام عليك، قلبي للفظ سلام عليك. وليس كذا، بل سلام في قولك: سلام عليك بمعنى المصدر سلمك الله، أي: جعلك سالماً، فالأصل:

¹⁸ /جامع الدروس العربية/ محمد سليم الغيلاني المتوفي (1364هـ) المكتبة العصرية : صيدا – بيروت / ط28 / 1993م.

ج2/ ص258

¹⁹ /اللمع في العربية / أبو الفتح عثمان ابن جنى الموصلي (متوفي: 392) تحقيق فائز فارس / دار الكتب الثقافية الكويت د.ت. // ج1 / ص28_29



سلمك الله سلاماً، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال...²⁰

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على نبي الهدى محمد وعلى آله وسلم..

النتائج التي قد توصلت إليها:

- 1- إثراء اللغة العربية باستخدام العلة في علم النحو والصرف حيث أن نشأة التعليل النحوي كانت متزامنة مع نشأة النحو العربي.
- 2- العلة النحوية عبارة عن مجموعة من الضوابط يستنبطها النحوي أو يفترضها .
- 3- هناك فائدة عظيمة من العلة النحوية وهي أن التعليل نوع من أنواع التوكيد يضيفي على الكلام قوة وتأثيراً.
- 4- العلة النحوية أمر يدرك بالملاحظة في التعبير والصيغ.

التوصيات :

أوصي بالإبحار أكثر في العلة بصورة تغطي كل جوانب العلة النحوية.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. الأصول في النحو/ المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ) المحقق: عبد الحسين الفتلي / الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
2. الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاج المتوفى (337) تحقيق مازن مبارك / دار النفائس / ط3/ النحو العربي العلة النحوية 1979 .
3. البرهان في علوم القرآن/بدر الدين الزركشي/ المحقق: محمد أبو الفضل / الناشر دار التراث
4. جامع الدروس العربية/ محمد سليم الغيلاني المتوفى (1364هـ) المكتبة العصرية : صيدا – بيروت / ط28 / 1993م.
5. رسالة الحدود/ المؤلف: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني (المتوفى: 384هـ) المحقق: إبراهيم السامرائي الناشر: دار الفكر – عمان / د.ت.
6. العلة النحوية في شرح الكافية / الرضي الاسترأبادي / (ت686) دراسة محمد وجيه كلية سانت ديت.
7. علل النحو /المؤلف: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: 381هـ) /المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش/ الناشر: مكتبة الرشد - الرياض / السعودية / ط1، 1420 هـ - 1999م
8. اللباب في علل البناء والإعراب/ المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ) المحقق: د. عبد الإله النبهان الناشر: دار الفكر – دمشق ط1، 1416هـ - 1995م .
9. لسان العرب/ محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي/ (المتوفى: 711هـ) : دار صادر – بيروت ط3/ 1414
10. اللع في العربية / أبو الفتح عثمان ابن جنى الموصلي (متوفى : 392) تحقيق فائز فارس / دار الكتب الثقافية الكويت .د.ت.
11. مختار الصحاح/ زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: 666هـ)/ المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا/ ط5، 1420هـ / 1999م .

²⁰ / العلة النحوية في شرح الكافية / الرضي الاسترأبادي (ت686) دراسة محمد وجيه كلية سانت ص63



References

The Holy Quran

1. Origins in Grammar / Author: Abu Bakr Muhammad bin Al Sirri bin Sahel Al Nahawi, known as Ibn Al Sarraj (died: 316 AH) Investigator: Abdul Hussein Al-Fatli / Publisher: Al-Resala Foundation, Lebanon - Beirut.
2. Clarification on the Causes of Grammar by Abu Al-Qasim Al-Zajjaj, the deceased (337), achieved by Mazen Mubarak / Dar Al-Nafa'es / i3// Arabic Grammar, the Grammatical Illness 1979.
3. The proof in the sciences of the Qur'an / Badr Al-Din Al-Zarkashi / Investigator: Muhammad Abu Al-Fadl / publisher Dar Al-Turath
4. The Collector of Arabic Lessons / Muhammad Salim Al-Gila, who died (1364 A.H.), Al-Asriyya Library: Sidon - Beirut / 28th Edition / 1993 A.D.
5. Risalat al-Hudud / Author: Ali bin Issa bin Ali bin Abdullah, Abu Al-Hasan Al-Rumani (died: 384 AH) Investigator: Ibrahim Al-Samarrai Publisher: Dar Al-Fikr - Amman / N.D.
6. The grammatical cause in the explanation of the sufficient / Al-Radhi Al-Istrabadi / (died: 686 AH) study by Muhammad Wajih, College of Saint N.D.
7. Reasons for grammar / Author: Muhammad bin Abdullah bin Al-Abbas, Abu Al-Hasan, Ibn Al-Warraq (died: 381 AH) / Investigator: Mahmoud Jassim Muhammad Al-Darwish / Publisher: Al-Rushd Library - Riyadh / Saudi Arabia / 1, 1420 AH - 1999 AD
8. Al-Lab in the Illnesses of Construction and Expression / Author: Abu Al-Baq'a Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah Al-Akbari Al-Baghdadi Muhib Al-Din (died: 616 AH) Investigator: Dr. Abdul Ilah Al-Nabhan, Publisher: Dar Al-Fikr - Damascus, 1, 1416 AH, 1995 AD.
9. Lisan al-Arab / Muhammad bin Makram bin Ali, Abu al-Fadl, Jamal al-Din Ibn Manzur al-Ansari al-Afriqi/ (died: 711 AH): Dar Sader - Beirut. 3/1414
10. Al-Luma' in Arabic / Abu Al-Fath Othman Ibn Jana Al-Mawsili (died: 392) Investigated by Fayez Fares / Cultural Book House, Kuwait.
11. Mukhtar Al-Sahah/ Zain Al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Abi Bakr bin Abdul Qadir Al-Hanafi Al-Razi (deceased: 666 AH)/: Al-Asriya Library - Al-Dar Al-Tamaziah, Beirut - Saida / 5th floor, 1420 / AH / 1999 AD.